التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات

المنعقدة بالصخيرات يوم 03 و 04 ماي 2019

1- المبادئ الأساسية

1.1- التأكيد على التزام الدولة بالحرص على احترام القانون من طرف الجميع

1-2-العمل على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للملزمين

1-3- الحرص على ملائمة قواعد القانون الجبائي مع القواعد العامة للقانون

4.1-ترسيخ مبدأ المساواة أمام الضريبة وبها

5.1- الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية

6.1- الإنصاف الجبائي

- ترسيخ مبدأالتضريب على أساس الدخل العام بالنسبة للضريبة على الدخل
- توسيع مجال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية بإدراج العمليات الواقعة حاليا خارج نطاق التطبيق ، إما ضمن خانة الإعفاءات أو إخضاعها لسعر 0 إن اقتضى الحال.
- توحيد و ملائمة قواعد الوعاء المتعلقة بالأسس و الخصوم والإسقاطات
- توحيد و ملائمة المعالجة الجبائية لزائد القيمة العقارية

7.1- احترام مبدأ الشفافية و الحق في الحصول على المعلومة

- إعداد تقرير سنوي حول الجبايات مرفقا لقوانين المالية
- نشر المعطيات الجبائية والقانونية ذات الصلة بشكل دوري مع إعداد نص مرجعي موحد سهل التناول بما فيها الدوريات
- نشر المقررات الصادرة عن اللجنة الوطنية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة وتجميع الاجتهادات القضائية في مرجع موحد

8.1- **تعزيز الأمن القانوني للملزم**

- تأطير السلطة التقديرية للإدارة
- تعزيز استقلالية هيئات الطعن
- وضع إطار قانوني وتنظيمي لمرجع الأثمان العقارية و يتم تحيينه بصفة منتظمة بإشراك الهيئات المهنية المختصة
- وضع إطار قانوني للاتفاقات الودية المبرمة إثر عمليات المراقبة الجبائية
- العمل على توسيع مجال الاستشارة الضريبية المسبقة و تطوير اللجوء إلى المسطرة الخاصة بها.
- وضع إطار قانوني ينص على إلزامية إجراء الحوار الشفوي و التواجهي عند انتهاء كل عملية فحص
- إعادة ترتيب وتبسيط وتوضيح مقتضيات المدونة العامة للضرائب

9.1-**ضمان التوازن بين حقوق الملزم و الإدارة**

- إعداد ميثاق الخاضع للضريبة يبين بوضوح حقوقه و واجباته
- التأطير القانوني لمسطرة استبعاد القيمة الإثباتية للمحاسبة وإعادة تقدير رقم المعاملات وكذا مسطرة الفرض التلقائي للضريبة
- وضع عبء الإثبات على الإدارة الجبائية في إطار المراقبة الجبائية

10.1- **تكريس مبدأ تصاعدية الضريبة و الحرص على التوزيع العادل للعبء الضريبي حسب القدرات الحقيقية**

- تكريس مبدأ تصاعدية أسعار الضريبة
- ملاءمة وإحداث ضريبة تصاعدية برسم واجبات التسجيل والضريبة على الدخل المفروضة على الأرباح العقارية بالنسبة لجميع التفويتات العقارية مع تحديد السقف بالنسبة للشطر الأول المعفى

11.1-**تشديد الجزاءات المطبقة على المخالفات الجسيمة** (الغش في مجال الضريبة على القيمة المضافة و كذا بالنسبة للفواتير الصورية....)

2- **العقلنة الاقتصادية**

1.2.**توسيع الوعاءوإعادة توزيع عائداته**

- حصر آليات قياس وتقييم توسيع الوعاء
- توزيع المداخيل الإضافية المترتبة عن توسيع الوعاء مابين تخفيف الضغط الجبائي وتمويل التغطية والمساعدات الاجتماعية
- تكثيف عمليات محاربة الغش الضريبي والتهريب

2.2 إرساء نظام ضريبي يروم تعزيز تنافسية المقاولات

- العمل على ضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة
- التخفيض التدريجي للسعر الهامشي فيما يخص الضريبة على الشركات موازاة مع توسيع الوعاء
- إحداث سعر خاص بالقطاع الصناعي والتكنولوجيات الحديثة
- تعميم تطبيق السعر الأعلى على القطاعات المحمية والمنظمة أو الاحتكارية
- الرفع التدريجي للأسعار المخفضة المطبقة حاليا بالنسبة لقطاع التصديروالمناطق الحرة للتصدير والقطب المالي للدار البيضاء حتى يتم مطابقتها لاحقا مع السعر العادي
- مراجعة قواعد تصفية الحد الأدنى للضريبة بشكل تدريجي و حذفه في أفق سنة 2024
- تعويض الضريبة المهنية التي تفرض حاليا على أساس تكلفة الاستثمار برسم يعتمد على معيار النشاط الاقتصادي
- تعزيز وتطوير آليات التمويل الذاتي للمقاولات
- إحداث تدابير من أجل دعم الشركات الناشئة (*startups*) في مجال الابتكار والبحث والتطوير
- تشجيع الادخار الطويل الأمد من أجل دعم الاستثمارات المنتجة
- ملائمة النظام الجبائي مع المنتوجات المالية الجديدة
- وضع أسس نظام جبائي خاص بمجموعات الشركات

2-3-التقائية القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

2-4-تجميع مختلف الضرائب والرسوم ضمن مدونة واحدة

- تقييم وعقلنة الجبايات المحلية وكذا الرسوم شبه الضريبية بهدف دراسة الجدوى من الإبقاء عليها وفق معايير موضوعية
- تجميع الجبايات المحلية والرسوم شبه الضريبية في المدونة العامة للضرائب

5.2-ترشيد التحفيزات الجبائية

- تقييم جميع التحفيزات الجبائية قصد التخلي عن تلك التي لم تحقق الآثار المرجوة
- وضع إطار مقنن يحدد شروط منح التحفيزات الضريبية مع تأطيرها
- وضع آلية مؤسساتية لتقييم الانعكاسات السوسيواقتصادية للتحفيزات الجبائية
- إعطاء الأولوية للدعم عبر التمويل المالي المباشر من الميزانية العامة
- إحداث تدابير لتنمية القطاعين الثقافي والجمعوي

3-التماسك والشمولية

1.3-إعادة التوزيع الفعال عن طريق الضريبة

- العمل على توسيع الوعاء عبر الرفع من مساهمة الضريبة المترتبة على الدخول المهنية بشكل يضمن توازنا في بنية الضريبة على الدخل
- مراجعة جدول أسعار وأشطر الضريبة على الدخل من أجل دعم القدرة الشرائية لذوي الدخول الدنيا والطبقات المتوسطة
- دراسة شروط إرساء مفهوم"العائلة كوحدة للتضريب " (foyer fiscal)
- إصلاح النظام الجبائي المطبق على الممتلكات من أجل مزيد من العدالة الاجتماعية والعقلنة الاقتصادية
- التضريب في الحد الأقصى لزائد القيمة الناتج عن التغيير في الوضعية العقارية
- إحداث نظام جبائي خاص بالممتلكات الغير المنتجة وكذا الأنشطة التي تهدف الى المضاربة
- اعتماد القيمة الأصلية في حالة تفويت عقارات تم امتلاكها عن طريق الإرث

2-3-تدعيم التماسك الاجتماعي

- مراجعة أسعار الضريبة على القيمة المضافة (سعر 0% بالنسبة للمواد الأساسية، 10% بالنسبة للاستهلاك الواسع و 20% كسعر عادي وسعر أعلى بالنسبة لمواد الرفاه) وتوضيح قواعد التطبيق الصحيح للسعر المناسب للعملية موضوع التضريب
- تخصيص حصة من مداخيل الضريبة على القيمة المضافة لتعميم التغطية الاجتماعية على أساس السجل الاجتماعي الموحد

3.3-مراجعة شاملة للجبايات المحلية

- استبدال الرسوم المحلية المحتسبة على أساس القيمة الكرائية و كذا الرسم على الأراضي غير المبنية برسم عقاري محلي يحتسب على أساس القيمة التجارية
- خلق جبايات خاصة بحماية البيئة و تخصيص عائداتها للتنمية الجهوية

4.3-مراجعة الأسعار والطرق الجزافية لتحديد الضريبة

- تعويض النظام الجزافي بالنسبة لأنشطة القرب ذات الدخل المحدود بضريبة على شكل "مساهمة مهنية موحدة" تتضمن الضريبة على الدخل والرسم المهني وكذا المساهمة الاجتماعية إن اقتضى الحال
- ملائمة نظام المقاول الذاتي مع الواقع الاقتصادي من حيث السقف وعدد الأشخاص والتغطية الاجتماعية
- مراجعة سقف فرض الضريبة على القيمة المضافة ومطابقته مع المساهمة المهنية الموحدة

5.3-إدماج القطاع غير المهيكل

- وضع سياسة شاملة ومندمجة من أجل إدماج القطاع غير المهيكل

6.3-توحيد وملاءمة قواعد الوعاء المتعلقة بالأسس والاسقاطات والخصوم

- حذف نظام النتيجة الصافية المبسطة
- ملائمة القواعد الجبائية المطبقة على المنتوجات المالية التشاركية مع المنتوجات المالية التقليدية
- توحيد الخصومات المطبقة برسم التقاعد التكميلي بين الأجراء وغير الأجراء

4 -الحكامة الجيدة

1.4 -إرساء مقاربات جديدة من أجل انخراط أفضل في الضريبة

- تحديد مخاطب وحيد بالنسبة لكل فئة من الخاضعين للضريبة كيفما كان نوع الضريبة
- تصنيف المقاولات من أجل مقاربة بديلة للمراقبة
- وضع إطار قانوني للدور البيداغوجي المنوط بإدارة الضرائب في مجال المساعدة الجبائية
- وضع دلائل جبائية بالنسبة لكل فئة من الملزمين
- نشر وتعميم المادة الجبائية بما في ذلك إدراجها في منظومة التربية والتكوين

2.4-مواصلة مجهودات العصرنة و الرقمنة

- إصلاح سياسة الموارد البشرية الرامية إلى تطوير الرأس المال البشري للإدارة الجبائية
- استكمال مسلسل الرقمنة والتحول الالكتروني و تنويع مجال استعمال التكنولوجيات الحديثة (البيانات الكبيرةbig data، الذكاء الاصطناعي و الربط البيني للأنظمة)
- العمل على تحسين التعامل مع المرتفقين من أجل علاقة مبنية على الثقة
- تعزيز الاحترافية واعتماد تخصص المفتشين في مجال التحقيقات

3.4-العمل على إرساء التوافقية بين الأنظمة المعلوماتية للإدارات

4.4- تقوية محاربة الرشوة

5.4- إحداث مجلس وطني للاقتطاعات الضريبية